Journal of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 11, No. 38, January, 2016, 393-403

الاعتبارات الفكرية الخاصة بتنمية المناطق الحدودية

وائل عوني هاشم الرفاعي
قسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر

مقدمــة

تمثل المناطق الحدودية بما يكمن بداخلها من موارد تنموية كامنة غير مستغلة أهمية بالغة لدى الدول التي تمتلكها باعتبارها المناطق التي ستؤول لها عملية التنمية القومية مستقبلاً بفرض عدم قدرة المناطق المعمورة على إستيعاب التزايد السكاني المطرد وإستنزاف مواردها وتزايد الخلل في الإتزان ما بين السكان والبيئة الذي يشكل بدوره ضغوطاً بيئية وإجتماعية وإقتصادية وأمنية في تلك المناطق.

ويمتلاك مصر أقاليماً حدودية مترامية الأطراف حتى أنها تشكل الغالبية العظمى من مساحتها وفي ضوء الخلل الواضح في التوازن ما بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها أصبح أمراً واقعاً بأن تتوجه الأنظار الواعية والهادفة إلى إستشراف المستقبل صوب تلك المناطق الحدودية بإعتبارها المناطق الواعدة في إعادة توزيع السكان وإعادة بناء الكيان الإقتصادي القومي بما يتوافق مع ما يكمن بداخلها من موارد تنموية إرساءاً لمبدأ التنمية المستدامة.

ولقد أصبح من الضروري التطرق إلى الخبرات السابقة في مجال تنمية المناطق الحدودية لإستخلاص السياسات التنموية التي إبتعت لتكوين قاعدة علمية سليمة يتم من خلاله صياغة المنهج العلمي لتنمية المناطق الحدودية المصرية في ضوء الظروف الخاصة بمصر كدولة نامية لا تمتلك من الموارد التنموية الكثير وتعاني العديد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والبيئية حيث تواجه مصر كدولة نامية كثيرا من المشاكل والتحديات أهمها التكدس السكاني داخل الوادي و الدلتا الذى أدى بدوره إلى إختلال التوازن ما بين السكان و المكان، حيث تطور عدد السكان من حوالي 11 مليون نسمة عام 1907م إلي حوالي 48 مليون نسمة عام 1986م ووصل إلى 61.5 مليون نسمة عام 1996م ثم وصل إلى 72 مليون نسمة عام 2006م، ووصل تعداد سكان مصر طبقا للساعة السكانية بجهاز التعبئة العامة والإحصاء السبت 10/ 2/ 2015م إلى 88 مليون نسمة داخل مصر بزيادة مليون نسمة في أقل من ستة أشهر، ، بينما وصل عدد المغتربين بالخارج وفقا لإحصاءات وزارة الخارجية المصرية إلى ثمانية ملايين نسمة في 2015/2م وبذلك يكون اجمالي عدد سكان مصر في شهر فبراير 2015م 96مليون نسمة.(١) وأصبح من الضروري والحيوي فتح أبواب المناقشة أمام أهم التحديات التنموية والأمنية التي تواجه المناطق الحدودية وطرق مواجهتها الي جانب كيفية التعامل مع التطورات التي حدثت في الوطن العربي.

وقد أكد دبلوماسيون وخبراء عمرانيون أن "أمن الحدود" لا ينفصل عن التنمية بها الي جانب ضرورة التنسيق مع القبائل لحفظ الأمن بها مؤكدين أن المعاهدات أجازت تعديل بعض البنود مما يسمح بالتفاوض من أجل تواجد أمني في بعض المناطق الحدودية.

ومن هنا نجد أن اهمية تنمية المناطق الحدودية هو التأمين والتنمية حيث يعتبر وجهان لعملة واحدة، فتأمين الحدود يؤدى الى استقرار المناطق الحدودية، واستقرارها يرسخ البنية التحتية التى بدورها تؤدى الى التنمية، لذا فيمكننا القول

(١) إحصاءات جهاز التعبئة العامة والإحصاء السبت 10/ 2/ 2015

إن أهم معضلات عملية التنمية فى أى دولة هى مدى قدرتها على تنمية أطرافها الحدودية بإعتبار أن قضية تنمية المناطق الحدودية من المشاكل الجذرية التى تواجه الدول العربية ، حيث عانت هذه المناطق من الإهمال والحرمان من الموارد المتاحة للأماكن الحضرية مما يجعلها هشة، ويسهل وصول الدخلاء اليها.

مما يجعل تنمية المناطق الحدودية ضرورة حتمية تفرضها مقتضيات الأمن القومى، مؤكداً أن عملية التنمية لا يجب أن تختزل فى تقديم بعض الخدمات وإنما يجب أن ترتبط برؤية واضحة للتنمية وأن تكون جزءً من صياغة كلية لعقد اجتماعي ومطالب العدالة الاجتماعية0

أهـــــداف البحث:-

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي ترمي إيضاح الإعتبارات الفكرية الخاصة بالتعامل مع المناطق الحدودية بهدف تفعيل العمليات التنموية داخلها والتي تحقق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة وتعمل على زيادة الحيز المأهول بالإضافة الي إقامة هذه التجمعات العمرانية على أساس وظيفتين Double function هما:

أ-التنمية العمرانية والحضارية لهذه المناطق. ب-أهداف أمنية ودفاعية لهذه المناطق.

ويمكن ايجاز الأهداف الرئيسية للبحث في التالي: -

- تحديد الإعتبارات الفكرية الخاصة بالتعامل مع المناطق الحدودية وفقا لما تتمتع به كل منطقة من إمكانات ومقومات بيئية وطبيعية إضافة إلى دورها الخدمي في نطاق تأثيرها الإقليمى وبالتالي تقدير فرص العمل المتوقع توافرها ودورها في تحديد مؤشرات التنمية العمرانية للمنطقة إقليميا ومحليا حتى سنة الهدف عام 2052م وتحديد المواقع المتاحة للتنمية العمرانية 0
- تدعيم البعد الأمني والإستراتيجى للدولة لمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية(٢) 0
- المساهمة في إعادة رسم خريطة سكانية جديدة ونقل الكثافة السكانية الي المناطق الحدودية وخلق بؤر عمرانية جديدة.
- تدعيم المكانة الدولية والبعد الأمني والإستراتيجي لمنطقة سيناء وتعزيز دورها في مجال الاستثمار والتجارة الدولية لمواكبة المتغيرات الدولية وتقوية أواصر العلاقات الإقتصادية بالمنطقة العربية ودول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط والمساهمة في ايجاد ألية لإتصال خطوط الحركة بين المشرق العربي والمغرب العربي مرة أخري قبل تحديد الحدود السياسية الإصطناعية كما حدث في منطقة سيناء عند تحديد الحدود السياسية بين مصر وفلسطين عام 1906م وقيام اسرائيل عام 1948م وتجزئة الوطن العربي.
- المساهمة في إمتصاص جانب من البطاله بإيجاد كيانات إقتصاديه قادره على توفير فرص عمل.
- الاهداف الفرعية للبحث
- توفير مناطق إقتصادية وعمرانية قوية تدعم تحقيق التنمية في المناطق الحدوديةِ بالإضافة إلى اعتبارها خطوط دفاع أولي أمام الغزاة.
- مراعاة البعد الإجتماعي حيث يعد مؤشر النجاح لعملية التنمية العمرانية بالمناطق الحدودية حيث البطء الواضح في الإستيطان الحدودي.
- كل هذه الأهداف تتيح للتدخل بالمجال التخطيطي لإحداث تغييرات بهذه المناطق لإستعادة التوازن المفقود في الهيكل العمراني بإستغلال الحيز الجغرافي بإعتباره أهم الموارد الطبيعية الأساسية في عمليات التنمية والتي لم تستغل حتى الآن بشكل جيد.

أهمـــــية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من توجه كثير من الدول النامية إلى تركيز إستثمارات خطط التنمية المتتابعة بها في مكان واحد أو اثنين بهدف تقليل تكلفة التنمية والإسراع بتحقيق معدل أعلى للنمو وذلك دون تدارك للبعد المكاني عند توزيع هذه الإستثمارات وهو ما أدى إلى التفاوتات التي يتسم بها الهيكل العمراني لمعظم الدول النامية حالياً والذي أصبح يتضمن ثلاث أنواع واضحة من الأقاليم.

- أقاليم حضرية ..... صناعية متقدمة نسبيا.

---

(2) المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام2052م

- أقاليم ريفية ..... زراعية ..... كثيفة السكان.
- أقاليم حدودية صحراوية .... كاسدة ..... قليلة السكان.

ويمثل الأمن والأمان قيمة أساسية لنشأة المجتمع الحضري المستقر ويعكس ذلك بوضوح دعوة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام (رب اجعل هذا البلد أمنا وارزق أهله من الثمرات). فسبق الدعاء بالأمان الدعوة بطلب الرزق سبقا يؤكد هذه الأهمية وقد فطن المصريون القدماء إلى مسالة تعمير مناطق الحدود حيث أشار خيتي الثالث ملك إهناسيا حيث ذكرت بالبرديات عن لسناه قوله **"لا تتهيب العدو فهو لا يغير إلا الموطن المنعزل ولا يجرؤ على مهاجمة مدينة عامرة بالسكان"** وبالتالي فان الحديث عن أهمية تعمير مناطق الحدود مع العدو قديم قدم الحضارة الفرعونية.

- لموقع جمهورية مصر العربية الإستراتيجي وكونها حلقة الوصل بين الشرق والغرب وكذلك هي مهد أقدم الحضارات (حضارة وادي النيل) كما أنها أيضا تربط بين الشرق العربي والمغرب العربي الأمر الذي جعلها نصب أعين المستعمرين على مدى التاريخ، وتمثل منطقة الحدود مناطق مواجهه، وليس المقصود هنا المواجهة العسكرية فحسب بل الأهم منها المواجهة الحضارية وتعتبر المواجهة الحضارية أخطر بكثير من المواجهة العسكرية لأن من طبيعة المواجهة الحضارية أنها هادئة ومستمرة ، وهذا يدفعنا إلى الإهتمام بتعميرها لأنها مسألة تتعلق بالأمن القومي للبلاد وكذلك يمثل عدم تعميرها دعوة مفتوحة للعدو للتوغل فيها دون أن يخشى أي مقاومة أو خسائر نتيجة لكونها مناطق فراغ سكني ، حيث يمثل السكان بها أقل من 2% من سكان مصر وبتعميرها سوف يتم خلخلة السكان بمنطقة الوادي والدلتا ومناطق التكدس السكاني.
- **إنطلاقا من إستراتيجية التنمية العمرانية لجمهورية مصر العربية حتى عام 2052م [1] والأهداف الإستراتيجية للسياسة العامة للدولة** نحو التنمية الشاملة والمتكاملة بصفة عامة لحل المشكلات وإستغلال الإمكانات المتاحة المؤثرة بشكل فعال لتحقيق التنمية الشاملة، وتعد من أولويات خطط التنمية العمرانية بالدولة تنمية الحدود الشرقية والغربية الواعدة بإعتبارها جزء من المخطط الإستراتيجي القومي وتظهر أهمية البحث في عدم تواجد الدراسات التي تربط بين الفكر التكتيكي العسكري والفكر التخطيطي الهندسي، فبالرغم من تواجد العديد من الدراسات الهندسية التي تدرس التنمية والتعمير بسيناء، تتواجد أيضاً الدراسات العسكرية التي تدرس كيفية تأمينها والسيطرة عليها، إلا أنه لا توجد أية دراسات لربط الفكر التكتيكي العسكري بالفكر التخطيطي.

وعلى هذا يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي للبحث على النحو التالي:

- ما هي الإعتبارات الفكرية الخاصة بالتعامل مع المناطق الحدودية بهدف تفعيل العمليات التنموية؟
- ما هي العوامل الدافعة PUSH FACTORS والمحفزة إلى إستقطاب السكان ورؤوس الأموال للمناطق الحدودية؟
- ما هي العوامل المانعة PULL FACTORS لجذب السكان ورؤوس الأموال للمناطق الحدودية؟

١ - الإعتبارات الفكرية الخاصة بالتعامل مع المناطق الحدودية بهدف تفعيل العمليات التنموية داخلها:

- تناولت العديد من الدراسات الخبرات والتجارب في مجال تنمية المناطق الحدودية بهدف الخروج بمجموعة من الإعتبارات الفكرية مما يسمح بتكوين مجموعة من الركائز الأساسية والتي يتم الإستناد عليها في عملية التعامل مع الأقاليم الحدودي(1)
- ومن ثم فإن الإعتبارات الفكرية لعملية تنمية المناطق الحدودية تتجسد في إطار مجموعة من الركائز الأساسية وهي:
- الشخصية المكانية المميزة للإقليم الحدودي.
- عملية إستقطاب التدفقات السكانية لقومية للإقليم الحدودي.
- عملية بناء الكيان الإقتصادي للإقليم الحدودي.

١ ـ١ الشخصية المكانية للإقليم الحدودي:

- تقدم الشخصية المكانية للإقليم الحدودي شكلاً تفصيلياً لذات الإقليم مما يبرز تفرده وتميزه عن سائر الأقاليم(2)
- ومن ثم فإن الإقليم الحدودي تتجسد شخصيته المكانية من خلال ملمحين أساسيين ألا وهما:
  - العزلة المكانية Spatial Isolation -البعد المكاني Spatial Remoteness

---

(1) المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام2052م

(1) جمال حمدان، "شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان "، الجزء الأول، عالم الكتاب، القاهرة 1980 م ص 13

(2) BORIS. A. PORTNOV (1998) THE PERIPHERAL DESERT PLANNING BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV. p (21-78

(3) PERIPHERAL REGIONS & NEW METHODS OF DEVELOPMENT، -HEIKKI JUSSILA & MARIA ANDREOLI

١ ٢ العزلة المكانية Spatial Isolation

تعتبر العزلة المكانية المكون الرئيسي للشخصية المكانية للإقليم الحدودي، حيث يستدل من خلالها على أن الإقليم أصبح بمنأى عن الأق اليم الأخرى وفي إنفصال مكاني، وتتأثر درجة العزلة المكانية للإقليم بمجموعة من العوامل أهمها طبوغرافية سطح الإقليم ومورفولوجيته والإنغلاق وصعوبة الوصول إليه.

ويتم قياس درجة العزلة المكانية للإقليم الحدودي من خلال مجموعة من المعايير ومن أهمها:

- عدد المستقرات العمرانية الموجودة في حيز معين داخل الإقليم الحدودي وفي نفس الوقت خارج نطاق الرحلات اليومية إلى أقرب المراكز العمرانية الكبرى، بحيث أنه كلما قل عدد تلك المستقرات ضمن الإقليم الحدودي الصحراوي كلما زادت درجة عزلته المكانية(3).
- الكثافة السكانية داخل الإقليم الحدودي والتي تتناسب عكسيا مع عزلته المكانية
- إمكانية الوصول للإقليم الحدودي، حيث أنها تتناسب عكسيا مع درجة العزلة المكانية للإقليم الحدودي، فكلما زادت صعوبة الوصول للإقليم الحدودي زادت درجة عزلته المكانية.

١ ٣ البعد المكاني Spatial Remoteness

يعتبر البعد المكاني الركن الثاني والذي تتكون من خلاله الشخصية المكانية للإقليم الحدودي، ويعبر بدوره عن إتساع المسافة فيما بين الإقليم الحدودي والأقاليم والمناطق المجاورة، ولقياس البعد المكاني للإقليم الحدودي تم إعتماد المسافة فيما بين الإقليم وأقرب المراكز العمرانية المتضخمة (MITROPOLITAN)منه وذلك تأثرا بفكر أن المناطق الحدودية هي السبيل لحل مشاكل تلك المراكز والتي تعاني من الضغوط البيئية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية والعمرانية.

وبالتمعن في مفهوم كل من العزلة المكانية والبعد المكاني نستخلص أنهما مكملان لبعضهما البعض حيث أن العزلة المكانية للإقليم تزداد قوة بزيادة بعده مع صعوبة الوصول إليه، ويشكلان بدورهما الشخصية المكانية للأقاليم الحدودية ولقد أثبتت الدراسات التي تمت لتحديد مدى التأثير السلبي للشخصية المكانية للإقليم الحدودي على تفعيل العمليات التنموية داخل الإقليم أن تلك الشخصية المكانية تعتبر العائق والمحدد الأساسي أمام توجيه التدفقات السكانية ورؤوس الأموال لتلك المناطق الحدودي ة. (1)

ومن ثم فإنه يتبادر تساؤل وهو: لأي مدى تؤثر الشخصية المكانية للإقليم الحدودي الصحراوي (العزلة والبعد المكاني) على تفعيل عمليات التنمية داخل الإقليم الحدودي، ومن ثم في عملية إستقطاب التدفقات السكانية ورؤوس الأموال؟ .

ومن خلال دراسة أعدت بواسطة Borisعام 1998م عن تأثير العزلة المكانية والبعد المكاني على تفعيل العمليات التنموية داخل إقليم النقب الحدودي (3) تم استخلاص العلاقة التالية:IC = IS / IR

---

(1) BORIS. A. PORTNOV (1998) THE PERIPHERAL DESERT PLANNING BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV

أي أن عملية تنمية المناطق الحدودية ترتبط مباشرة بدرجة العزلة والبعد المكاني والذين من خلالهما تتجسد الشخصية المكانية للإقليم الحدودي، وبذلك نستنتج من خلال المعادلة السابقة أنه كلما تزيد عدد التجمعات وتقل المسافة بينهما وبين أقرب تجمع رئيسي في الإقليم ازدادت فرص حدوث التنمية والعكس.

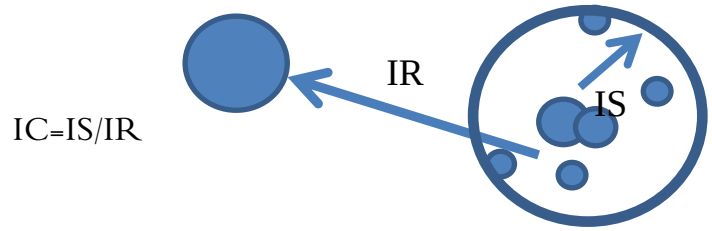

شكل (1) العلاقة ما بين البعد والعزلة المكانية وتأثيرهما على عملية تنمية الأقليم الحدودي
Boris. A. Portnov (1998). Ben Gurion Univ. Of The Negev. P (55)

حيث أن:

IS العزلة المكانية: Spatial Isolation وقد إستخدمت وسيلة لقياسها من خلال تحديد عدد المستقرات العمرانية الموجودة في حيز معين داخل الإقليم الحدودي وفي نفس الوقت خارج نطاق الرحلات اليومية من أقرب المراكز العمرانية الكبرى التي خارج الإقليم الحدودي ويعتمد عليه سكان الإقليم في الحصول على الخدمات والعمل.

IR: البعد المكاني Spatial Remoteness ولقد إستخدم أقصى مسافة من أكبر مركز حضري متضخم (MITROPOLITAN).

IC: Index of clustering مؤشر قياس لمقدار التنمية المكانية الممكن حدوثها.

٢ – عمليات جذب التدفقات السكانية للإقليم الحدودي:

تتأثر عملية إستقطاب التدفقات القومية للإقليم الحدودي بمجموعة من العوامل المختلفة منها ما يختص بظروف الإقليم ذاته بإعتباره المكان المنشود لاستقرار تلك التدفقات السكانية فيه ومنها ما يختص بالمناطق الطاردة للسكان وتعتبر تدفقات الهجرة للإقليم الحدودي والعوامل المؤدية إليها من المفاتيح الأساسية والتي بدورها تساعد المخططين ومتخذي القرار على إعداد خطة التنمية للإقليم والتي يكون من أهم ملامحها الإتزان السكاني الذي يتحقق للإقليم.

" وتهتم الدراسة بالهجرة المستهدفة للإقليم الحدودي والعوامل الدافعة والمانعة لها سواء أكانت من داخل الإقليم الحدودي أم من خارجه لتأكيدها في المنهج المقترح لتنمية المناطق الحدودية ".

وتتبادر مجموعة من التساؤلات الهامة:

- **هل هناك آلية MECHANISM طبيعية تحكم عملية الهجرة إلى الإقليم الحدودي؟**
- **أي من المتباينات الإقليمية (الشخصية المكانية – المناخ – العمالة – الإسكان المتاح ... إلخ) يملك التأثير الأقوى على معدلات وإتجاهات الهجرة إلى الإقليم الحدودي؟**
- **أي من السياسات والاستراتيجيات التنموية تؤدي إلى زيادة فاعلية المناطق الحدودية في إستقطاب تيارات الهجرة السكانية؟**

2–1 العوامل المؤثرة في تدفق الهجرة للإقليم الحدودي:

ترتبط عملية إستقطاب التدفقات السكانية المتولدة للإقليم الحدودي بالعديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالإقليم الحدودي ومنها ما هو مرتبط بالأقاليم والمناطق القائمة.

إن توفير فرص العمل المناسبة وإتاحة الإسكان الملائم وتقديم الخدمات الجيدة من العوامل المؤثرة تأثيراً جوهرياً على عملية الهجرة إلى المناطق التي توفرها بل وتعتبر تلك العوامل أساس العوامل الدافعة **George1970 Push Factors**[1].

وفي الواقع فإنه هناك نوعين من الدوافع الباعثة لعملية الهجرة:

الأول: الهجرة بسبب الفقر والإحباط، وغالبا ما يرتبط هذا النوع إما بالسياسة أو الدين أو الإثنين معا.

أما الثاني: فتكون الدوافع للهجرة منبعثة من البحث عن حياة أفضل شاملة تلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الإقليم المستقبل للهجرة والهروب من وضع إقتصادي متردي في الإقليم المهاجر منه.

ولقد إقترح (**Friedman**) [2]مجموعة من العوامل الدافعة للهجرة من المراكز العمرانية المتضخمة إلى الأقاليم الحدودية:

أ – توفر فرص العمل المتاحة في المناطق الحدودية نتيجة تنفيذ برامج التنمية لهذه الأقاليم ومن ثم فهي ميزة تميزها عن غيرها من الأقاليم القائمة.

ب – نتيجة السياسات التنموية وخصوصا فيما يتعلق بالبنية الأساسية الإقليمية والقومية والتي طبقت على المناطق الحدودية.

ت – إرتفاع المستويات التعليمية والثقافية لدى سكان الأقاليم القائمة وخصوصاً الأقاليم الحضرية.

ث – الخدمات المتوفرة وكذلك الإسكان المتاح في المناطق الحدودية.

ولقد ناقشت العديد من نظريات الهجرة ضمن انتقال السكان في أطر التنمية الإقليمية والتي تعرف بالنظريات الكلاسيكية الجديدة للتنمية الإقليمية **The New Classical Theory of Regional Development** ومن أهمها:

- نظرية الضغط (**Perroux1983 Richardson**) [2]فلقد إعتبرت هذه النظرية أن المنطقة أو الإقليم الطارد للسكان يعتبر منطقة ضغط **Readjustment Process** والتي بدورها تؤدي إلى إختلال سوق العمل المحلي حيث أنه نتيجة للوفرة في العمالة والتي تزيد عما هو معروض من فرص للعمل فإن الأجور تقل ، ولقد إستخلصت هذه النظرية أن تيارات الهجرة تتجه من الأقاليم ذات الأجر المنخفض مقابل العمل (**Low–Wage**) إلى مناطق الأجر المرتفع (**High – Wage Area**) ومن المناطق ذات الفائض في العمالة إلى المناطق التي تتاح بها فرص عمل وفي نفس الوقت عجز في الأيدي العاملة.
- ولقد حدد كل من **Porto–Novo 1997 & Burley 1997 & Lipchitz 1997** أنه من العوامل ذات التأثير البالغ في معدلات وتيارات الهجرة الإسكان المتاح المناسب (**Availability of Housing**) في المناطق المستقبلة للهجرة[1] .

-هناك العديد من النظريات الحديثة والتي أسندت عملية الهجرة والدوافع المؤدية إليها إلى نماذج سلوكية **Modeling The Migration Behavior** ولعل من أشهرها النموذج الرأسمالي الإنساني.

2–2 النموذج الرأسمالي الإنساني التقليدي الجديد The New–Classical Human Capital Model

أعد هذا النموذج من قبل **Poot** عام **1996** [2].ولقد بني هذا النموذج إفتراضاته على مبدأ أنه يمكن إعتبار الهجرة عبارة عن مجموعة من العوائد والتكاليف، وإعتبر السكان في حالة من الإستقرار في الإقليم الذي يقطنون فيه وفي الوقت ذاته توجد مجموعة من الأماكن الأخرى في ذات الإقليم أو أقاليم أخرى تعتبر عملية الهجرة إليها والإستقرار فيها على حد قوله تكاليف. ومن ثم فإن عملية الانتقال ما هي إلا مقارنة ما بين العوائد والتكاليف، حيث أن قرار الهجرة يتوقف على نتاج هذه المقارنة وبذلك قد أغفل العديد من الجوانب والدوافع المصاحبة لعملية الهجرة مثل العمالة الماهرة والتنافس في سوق العمل بالإضافة إلى العديد من الدوافع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية.

---

(1)GEORGE P (1970) TO THE PROFESSIONAL & SOCIAL COMPOSITION OF MIGRANTS. PERGAMON PRESS OXFORD. p 34-73
(2)FRIEDMAN J, (1973) DEVELOPMENT. SAGE BEVERLY HILLS & LONDON)
(2) BORIS. A. PORTNOV (1998) THE PERIPHERAL DESERT PLANNING BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV. p (21-78)
(3)BORIS. A PORTNOV. PEARLMUTTER D (1997), POPULATION GROWTHBURNLEY IH. MURPHY PA. JENNER A (1997). SELECTING SUBRBIA :RESIDENTIAL RELOC
(4) POOT J. (1996) NFORMATION، COMMUNICATION & NETWORKS IN INTERNATIONAL MIGRATION

ومن خلال الشكل التالي (شكل 2) يتضح:

أن تأثير إختلال التوازن ما بين الإسكان والعمالة قد يكون إما ضعيفا أو كبيرا بناءً على العوامل الأخرى المؤثرة مثل المناخ والبيئة الطبيعية والمبنية.

وبالنسبة للمنحنى الذي يوضح العلاقة ما بين الإسكان والعمالة وتأثير ذلك على الهجرة:

النقطة 1: هناك إتزان ما بين الإسكان المتاح وفرص العمل المتاحة ومن ثم فإن الهجرة غالبا ما تكون منخفضة وليس هناك ما يدفع لها.

وإذا ما تخطينا هذه الحدود في العلاقة ما بين الإسكان وفرص العمل المتاحة إلى حيث النقطة 2 فإن معدلات الهجرة تزيد إلى الإقليم أي أن الإقليم يصبح جاذباً للسكان وإذا ما افترضنا أن سوق الإسكان لا يفي بالمتطلبات والإحتياجات كما في النقطة 3 ولكنه قد يكون غير مؤثر بشدة على دوافع طرد السكان حيث أنهم قد يتحملوا السعر العالي للإسكان في الإقليم مقارنة بما هو متاح من فرص عمل أفضل في أقاليم أخرى

وبافتراض أنه استحدث عوامل أخرى مثل ندرة الأراضي وكثرة الزاحفين إلى الإقليم وبوصول المتاح من الإسكان إلى أقل ما يمكن (النقطة 4) فإنه في هذه الحالة يكون البحث عن الإسكان دافعا إلى الهجرة من الإقليم.

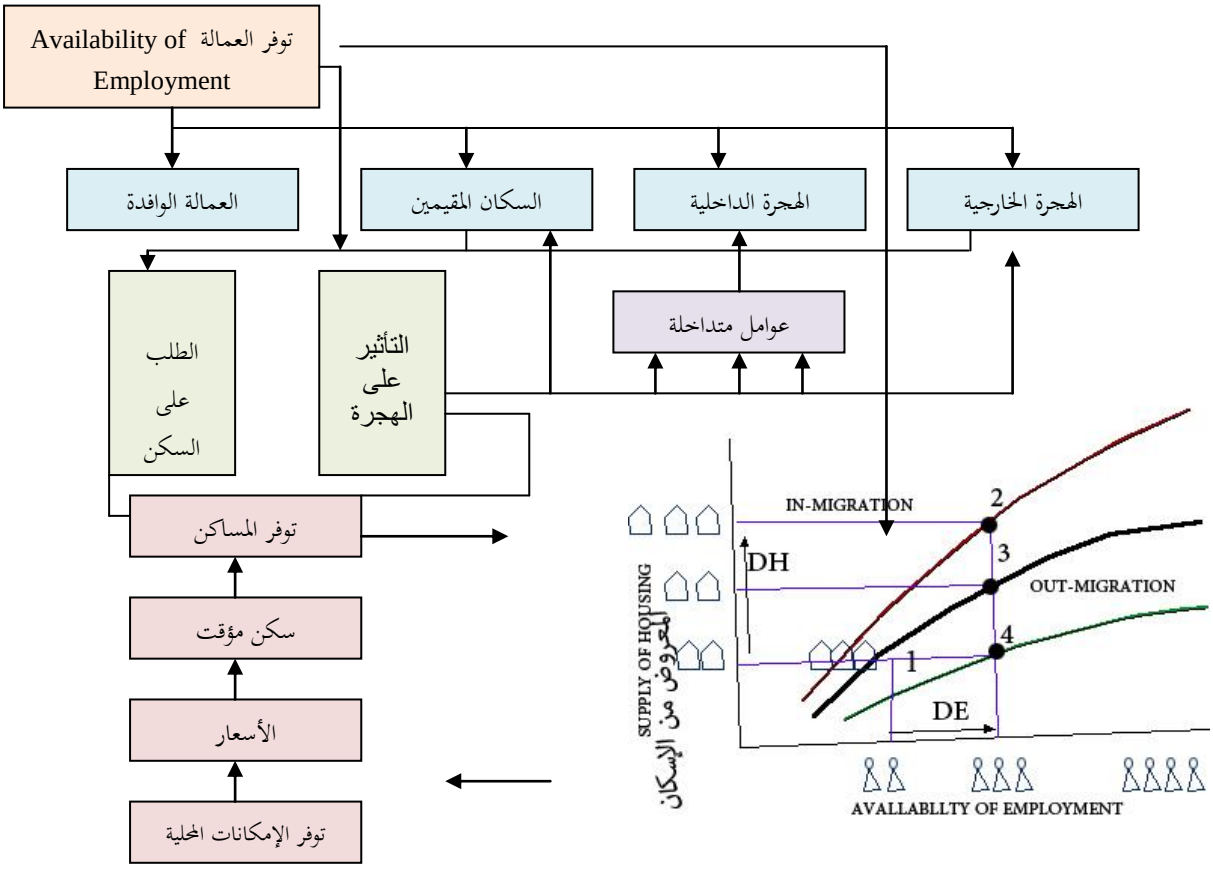

(شكل 2) عملية الهجرة من وإلى الإقليم الحدودي الصحراوي والعوامل المؤثرة فيها

BORIS. A. PORTNOV (1998). BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV .p (68)

ويدل المنحنى الذي يصل ما بين النقطة 1 و3 فإنه يمثل الهجرة الطبيعية، أما المنطقة أسفل هذا المنحنى فإنها تمثل الهجرة إلى خارج الإقليم والتي لابد وأن نعمل على جذبها إلى المناطق الحدودية، أما المنطقة أعلى هذا المنحنى فإنها تمثل الهجرة إلى الإقليم.

وبذلك تتطلب المناطق الحدودية مجموعة من العوامل الدافعة لتفعيل عملية التنمية بها والتي لابد وأن تكون جاذبة لمن هم خارجها من السكان والمستثمرين وتلبي إحتياجات للوافدين من أجل الاستقرار فيها مع الأخذ في الإعتبار تأثير الشخصية المكانية الخاصة بها والعمل على الحد منها بالإضافة إلى ذلك الظروف المناخية القاسية والتي لابد من توفير الوسائل التي تساعد على التكيف معها.

2-3 العوامل الدافعة والأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها سياسات التنمية للأقاليم الحدودية:
ترتكز السياسات التي تستهدف تنمية المناطق الحدودية على بعدين أساسين ألا وهما[1].
الأول: محاولة تقليل العزلة المكانية Spatial Isolation للأقاليم الحدودية.
الثاني: التنمية المستدامة للمستقرات العمرانية في ضوء الموارد الطبيعية المحدودة بما يحفظ عملية تجددها تلقائيا. أم ا عند التطبيق المكاني للسياسات التنموية على المناطق الحدودية فهناك العديد من الأسس والتي تتناسب مع الخصائص المختلفة للإقليم الحدودي سواء من حيث درجة القرب أو البعد من المراكز العمرانية الكبرى، أو درجة الإنعزالية المكانية، وكذلك الخصائص المميزة للمكان ذاته كالمناخ أو مدي توفر الموارد .... الخ.

٣ - أسلوب وسياسات التنمية:

أ -التنمية من خلال مجموعة تنموية تكون عبارة عن مجموعة من المستقرات العمرانية تخدم بواسطة تجمع مسيطر واضح ومحدد Urban Core، ويتناسب حجم هذا التجمع وبالتالي مدي سيطرته الإقتصادية طرداً مع المسافة من المركز الحضري الميتروبوليتان القائم، ومن ثم فإن هذا النموذج التنموي مناسب للأقاليم الحدودية الأكثر بعداً وأكثر عزلة (شكل 3).

ب -التنمية من خلال مستقرات عمرانية صغيرة الحجم Small Urban Settlement لا يوجد فيما بينهما مركز عمراني مسيطر سواء من حيث الخدمات أو فرص العمل، ولابد من الأخذ في الإعتبار أن توزع الخدمات وفرص العمل على كل المجموعة من المستقرات البشرية المقترحة وذلك لتحقيق مبدأ الوفورات الإقتصادية وهذه السياسة تطبق في المناطق الحدودية والتي تسمح فيها المسافة من القيام بالرحلات اليومية، ولكن مع الاخذ في الاعتبار أن إقامة المستقرات العمرانية الصغيرة في المناطق الحدودية قد تزيد من عملية العزلة المكانية ،وأما بالنسبة للحجم الأمثل لعدد السكان المناسب للمجموعة التنم وية فيتراوح ما بين 120 ألف و 250 ألف نسمة بناء على المسافة من المركز الحضري المتضخم.

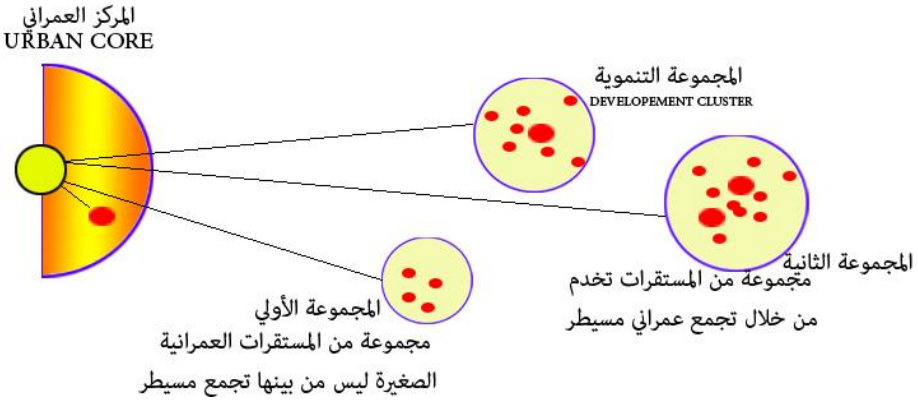

(شكل 3) علاقة توزيع المستقرات العمرانية ضمن المجموعات العمرانية للإقليم الحدودي بالمركز العمراني المتضخم (خارج حدود الإقليم)
BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV.p (69)، BORIS.A.PORTNOV (1998)

ت -توفير سياسات إدارية وإقتصادية مشجعة ومحفزة لإحداث عملية التنمية في المناطق الحدودية سواء من حيث نظام الاستثمار كالإعفاءات الضريبية وتوفير القروض ذات فترات السداد الطويلة والفائدة الأقل والتي تتناسب طردا مع المسافة من المراكز العمرانية الحضرية المتضخمة.

ث - توفير بنية أساسية قومية تربط المناطق الحدودية بالبنية الأساسية القومية كالطرق القومية والإقليمية وخطوط السكك الحديدية وشبكات الإتصالات القومية والدولية مما يزيد من فاعلية الأراضي المتاحة القابلة للتنمية في المناطق الحدودية وما يرتبط بذلك من الحد من حدة العزلة والبعد المكاني ومن ثم مردود ذلك على حركة السكان إلى تلك المناطق الحدودية بالإيجاب نتيجة توفر عوامل الإستقطاب في هذه الأقاليم.

٤ - أساليب قياس كفاءة العملية التنموية للإقليم الحدودي:

(1)BORIS. A. PORTNOV (1998) THE PERIPHERAL DESERT PLANNING BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV. p (21-78)

1-4 النمو السكاني Population Growth:

إن العلاقة ما بين التوازن في الهجرة والنمو الطبيعي والموارد المتاحة تستخدم كعامل لتحديد النمو السكاني المستدام ومن ثم فإنها تستخدم كأداة كيفية رئيسية للحكم علي درجة الإستدامة المتوقعة للنمو السكاني للمستقرات العمرانية في المناطق الحدودية Porto-Novo & Peal mutter [1].ولابد وأن تتناسب الهجرة للمستقرات العمرانية القائمة في المناطق الحدودية الصحراوية مع التنمية الإقتصادية المتوافقة مع البيئة الطبيعية والموارد المتاحة والعوامل الأخرى التي تؤثر علي درجة الاستدامة والتي بدورها تشمل النمو العمراني المستدام للمستقرات العمرانية وذلك لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة سواء علي الإقليم الحدودي أو المستقرات العمرانية الحدودية.

2-4 قياس التنمية الإقتصادية الفعالة للإقليم الحدودي: [2]

إن التنمية الإقتصادية الفعالة سواء على مستوي الإقليم الحدودي أو المستقرات العمرانية الحدودية لابد وأن تقدر من خلال مجموعة من المؤشرات وهي:

- معايير العمالة Labor Criteria
- معايير رأس المال Capital Criteria
- معايير المخرجات الإقتصادية Economic Output Criteria
- معايير التشييد Construction Criteria

أولا: معايير العمالة Labor Criteria:

هناك معياران رئيسيان للعمالة وهما:

ا-معدلات البطالة Unemployment rates: وغالبا ما يكون هذا المعيار متاحا وسهل البيانات الصحيحة عليه بدرجة كبيرة ولكنه كوسيلة يشوبه بعض المشاكل وأهمها توفر البيانات الصحيحة المرتبطة بالواقع بالإضافة إلى التحديد الدقيق لمن هم يعانون من البطالة، وبصفة عامة فإن البطالة تعتبر كنتيجة طبيعية للمقارنة ما بين الطلب على المهارات المختلفة وما هو متاح من قوة العمل الحقيقية ومن ثم فإنه إذا ما كان الإقليم الحدودي يقدم الطلب على المهارات فإنه يصبح مستقطبا لتدفقات للعمالة الماهرة.

ب-التغير في العمالة Change in Employment: وهو متغير يتسم بصعوبة القياس وإن كان له مدلول فعال في عملية المقارنة ما بين الخسائر والأرباح للقطاعات الإقتصادية المختلفة نتيجة التغير في العمالة، ومن ثم فإنه يتم الإسترشاد به في عمليات إعادة هيكلة العمالة لتحقيق أفضل فائدة ممكنة.

ثانيا: معايير رأس المال Capital Criteria:

تستخدم هذه المعاملات في تحديد أثر تدفق الإستثمارات سواء على مستوى الإقليم الحدودي أم على مستوى المستقرة العمرانية والتي تؤدي بدورها إلى جذب وانتقال المعاملات التجارية والمؤسسات الإقتصادية إلى الإقليم، ولكن يعيب هذا المؤشر ألا يأخذ في اعتباره مدى الضرر الحقيقي الذي يلم بالمؤسسة الإقتصادية نتيجة الإنتقال أو حتى مجرد فتح فرع جديد في الإقليم الذي يتسم بالحدودية.

ثالثا: معايير المخرجات الإقتصادية Economic Output Criteria:

يشمل هذا المتغير ثلاثة من المؤشرات الكيفية:

أ-نمو المخرجات المتزايد والذي يستخدم كمؤشر لتحديد مدى السعة الانتاجية.

ب-النمو المتزايد في العمالة ويستخدم كوسيلة قياس للإنتاجية الصناعية.

ج-النمو المتزايد في رأس المال ويستخدم كمؤشر للرفاهية الإجتماعية الإقتصادية Socio-Economic Welfare.

وتستخدم هذه المؤشرات في حالة أن يكون الإقليم الحدودي بالفعل جاذبا لرؤوس الأموال والعمالة الماهرة.

---

(1)GREEN WOOD MJ، MCDOWELL JM (1991) DIFFERENTIAL ECONOMIC OPPORTUNTIES، TRANSFERBILITY OF SKILLS & IMMIGRATION TO THE UNITED STATES -LIPSHITZ G (1992) DIVERGENCE IN REGIONAL DEVELOPMENT.

(2)BORIS. A. PORTNOV (1998) THE PERIPHERAL DESERT PLANNING BEN GURION UNIV. OF THE NEGEV. p (21-78)

رابعا: معايير التشييد Construction Criteria:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحقيقية والمقبولة بل أحد مفاتيح التنمية الإقتصادية الإجتماعية للأقاليم الحدودية، وذلك لأن عملية التشييد تعطي مدلولا حقيقيا لفاعلية عملية التنمية الإقتصادية حيث أنها تعتبر نتيجة طبيعية للوفورات الإقتصادية الناتجة من تنفيذ عملية التنمية للإقليم الحدودي.

بالإضافة إلى أن عملية التشييد تؤدي إلى توفير أماكن سكن تدفقات المهاجرين المتوقعة إلى الإقليم الحدودي، سواء أكانت عملية التشييد تتم من خلال جهات خاصة (Private Construction) والتي بدورها تعكس المناخ الإستثماري الصحي في الإقليم أو من خلال الجهات العامة (Public Construction)والتي تعكس السياسات الجاذبة للاستثمارات.

٥ - النتائــج:

تتجسد الإعتبارات الفكرية لعملية تنمية المناطق الحدودية في إطار مجموعة من الركائز الأساسية وهي:

- الشخصية المكانية المميزة للإقليم الحدودي.
- عملية إستقطاب التدفقات السكانية لقومية للإقليم الحدودي.
- عملية بناء الكيان الإقتصادي للإقليم الحدودي.

-تتأثر عملية إستقطاب التدفقات القومية للإقليم الحدودي بمجموعة من العوامل المختلفة منها ما يختص بظروف الإقليم وتعتبر توفير فرص العمل وتوفير الخدمات من أهم العوامل الدافعة للهجرة من المراكز العمرانية المتضخمة إلى الأقاليم الحدودية.

-ترتكز السياسات التي تستهدف تنمية المناطق الحدودية على بعدين أساسين ألا وهما

الأول: محاولة تقليل العزلة المكانية Spatial Isolation للأقاليم الحدودية.

الثاني: التنمية المستدامة للمستقرات العمرانية في ضوء الموارد الطبيعية المحدودة بما يحفظ عملية تجددها تلقائيا.

-المستقرات العمرانية داخل الإقليم الحدودي تعتمد على مجموعة من الموارد المحدودة بل إنها لترتبط به أساسا ومن ثم فلا بد من الأخذ بعين الإعتبار تأثير تفعيل التنمية داخل الإقليم الحدودي فيما بعد الحد من الشخصية المكانية للإقليم الحدودي على تلك الموارد من حيث زيادة معدلات الإستغلال والذي لابد وألا يتعارض مع دورات تجددها لضمان التواصل البيئي.

-يتصف الإقليم الحدودي بإرتفاع قيمة معامل الإنتشار (تشتت السكان داخل التجمعات العمرانية) مقارنة بالأقاليم الحضرية والريفية نظرا لكون أغلب السكان يقيمون في تجمعات عمرانية صغيرة دون الألف نسمة.

-يتصف الإقليم الحدودي بإرتفاع قيمة متوسط التباعد بين التجمعات العمرانية مقارنة بالأقاليم الأخرى.

-تندرج السياسات التنموية للأقاليم الحدودية من الأبعاد القومية وإستيعاب المتغيرات العالمية والاستخدام الأمثل.

٦ - التوصــيات:

مما سبق يمكن إستخلاص بعض التوصيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تؤكد على مفهوم التنمية الشاملة للمناطق الحدودية عامة ولمنطقة شمال سيناء الحدودية خاصة وذلك كما يلي:

- الحد من تأثير الشخصية المكانية للإقليم الحدودي على تفعيل عملية التنمية للإقليم وذلك من خلال زيادة إمكانية الوصول إليه وبالتالي التقليل من عزلته المكانية بالوسائل المختلفة للربط سواء الطرق الإقليمية أو القومية وخطوط السكك الحديدية والربط بخطوط النقل الجوي وشبكات الاتصالات القومية والدولية ومن ثم التقليل من حدة البعد المكاني وتكون المحصلة النهائية هي التقليل من حدة الشخصية المكانية التي يتميز بها الإقليم والتي تقف حائلاً أمام إستقطاب التدفقات السكانية ورؤوس الأموال.
- لابد من ترسيخ عملية تنمية الإقليم الحدودي لدى المجتمع ككل كواجب وعقيدة ومبدأ لرفع روح الحماس لدى المواطنين كآلية تنفيذية للسياسات التنموية التي تستهدف الإقليم الحدودي.
- ضرورة قيام وزارة الدفاع برسم الخريطة العسكرية للمناطق الحدودية المصرية تحدد فيها المناطق الخاضعة لها وكذلك المناطق التي عليها قيود واشتراطات (ارتفاعات محددة - حرم الطريق - حرم الشاطئ - وخلافه ...)، والإعلان عنها وإرسالها للجهات المختصة بالموافقات.
- إن تنمية المناطق الحدودية المصرية يجب أن تتم من خلال سياسة تنموية شاملة تراعي النواحي الزراعية والصناعية والاجتماعية مما يدفع إلى تشجيع التنمية العمرانية في المنطقة حيث تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من المساهمة في توفير البنية الأساسية المطلوبة لها مع توزيع التكاليف العامة Overhead coastsعلي القطاعات الإنتاجية المتنوعة.

- يوصى بالحد من استخدام البدائل التي تتبنى سياسة التنمية العمرانية الشريطية على الساحل، حيث اثبت التقييم انخفاض الكفاءة النسبية لهذه البدائل بصفة عامة وقلة مردودها الإيجابي على كامل الإقليم، ومن ثم فلابد من الاعتماد على بدائل أخرى أكثر كفاءة وأقدر على ضمان امتداد العملية التنموية إلى عمق المناطق الحدودية.
- الاهتمام بدور القطاع الخاص في عملية تنمية المناطق الحدودية والمشروعات ذات البعد القومي حتى تصبح ركيزة أساسية في التنمية.
- الحد من العزلة المكانية مع التكامل مع الأقاليم الأخرى من خلال الإمداد بشبكات البنية الأساسية وربطه بشبكات اتصالات ومعلومات دولية وقومية.
- الحفاظ على التأمين الإستراتيجي للحدود بزيادة الكثافات السكانية بها مع الأخذ في الاعتبار تقييم تحقيق التنمية بمدى تحقيقها للأهداف السياسية والاجتماعية وليس على أساس الكفاءة الاقتصادية.

٧ - المراجع: -

أولاً: المراجع العربية:

(١) د. جمال حمدان شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان -الطبعة الثانية-1980م.
(٢) صلاح عبد الجابر عيسى، تنميط وتخطيط المستوطنات الريفية، مكتبة النهضة المصرية 1983م.
(٣) سامي أمين عامر، نحو رؤية إستراتيجية لتنمية صحراوات مصر

ثانيا: المراجع الاجنبية

1- George P (1970) To The Professional & Social Composition Of Migrants. Pergamon Press Oxford.
2- Boris. A. Portnov, The Peripheral Desert Planning. Ben Gurionuniv. Of The Negev (1998).
3- Heikki Jussila & Maria Andreoli، Peripheral Regions & New Methods Of Development.
4- Friedman J, Development. Sage Beverly Hills & London(1973)
5- Boris. A Portnov. Pearlmutter D (1997), Population Growthburnley Ih. Murphy Pa. Jenner A (1997). Selecting Subrbia: Residential Reloc.
6- Poot J. (1996) Nformation، Communication & Networks In International Migration.
7- Green Wood Mj، Mcdowell Jm (1991) Differential Economic Opportunties، Transferbility Of Skills & Immigration To The United States -Lipshitz G (1992) Divergence In Regional Development.
8- Prescott J.R.V. Geography Of Frontiers: London 1985.

ثالثا: الهيئات والمؤسسات

١ - إحصاءات جهاز التعبئة العامة والإحصاء السبت 10/ 2/ 2015
٢ - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
٣ - الهيئة العامة للتخطيط العمراني -المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام 2052م